

الحد من العنف المسلح مقاربة الصحة العمومية

نُعت العنف المسلح بالوباء، وأثار العنف المسلح الواسع النطاق مكلفة وبعيدة المدى. وعملت خطورة الوضع على بروز مساع عديدة لمعرفة العوامل التي تساهم في شيوع العنف لدى المجتمعات المحلية، واعطي اهتمام أكبر في الوقت نفسه بالجهود الوقائية.

يفحص هذا الفصل كيف بوسع مقاربة الصحة العمومية المساهمة أن تؤسس فهماً أفضل لمدى العنف المسلح وحجمه، وتحدد العوامل المسهمة في العنف وتصمم التدخلات التي تستهدف هذه العوامل. كما يزودنا الفصل بتقييم للمقاربة وبطرق يتمكن فيها المطبقون من تحسين قدراتهم لمنع العنف المسلح. والخلاصات الرئيسية هي:

- تقدم الصحة العمومية العمود الفقري مقارنة صلبة تقوم على الأدلة بغرض فهم ظاهرة العنف المسلح المعقدة والمتعددة الأسباب وتصميم تدخلات متعددة الوجوه والمستويات للحد من انتشار أحداث العنف وتأثيرها السلبي.
- إن فهم العنف المسلح ووقفه يتطلب معلومات أفضل عن الحوادث العنيفة، والأساليب المتبعة حالياً في الحصول على بيانات تخص العنف المسلح غير كافية.
- السياق مهم. ويعتمد منع العنف المسلح على الفهم العام للعنف المسلح مقترناً بمعرفة من الداخل بالمجتمع المحلي الذي يقع فيه العنف لاستنباط تدخلات تكيف مع ديناميكية ذلك المجتمع.
- الصحة العمومية ليست بديلاً عن العدالة الجنائية أو التعليم أو الحد من الفقر أو أي برنامج آخر يستهدف العنف. بدل ذلك تقدم الصحة العمومية إطاراً لتنسيق الجهود القائمة على الأدلة والتحليلات والفعل.



يلتف الساكنون حول جثمان شخص قتل أثناء تبادل إطلاق النار بين الشرطة وأفراد عصابة في حي كومبليكسو دي أليماو في ريو دي جانيرو، يونيو/حزيران ٢٠٠٧. © ريكاردو موريس/تصوير أ ب



أطفال وبالغون من نحو أثنى عشرة منظمة يشاركون في مسيرة ضد العنف في يونيو/حزيران ٢٠٠٦ في جنوب وسط لوس أنجلوس. © لي سيلانو/صورة أ ب

العنف ظاهرة اجتماعية يمكن إيقافها.

توسع مقارنة الصحة العمومية رؤيتنا للعنف المسلح من اعتباره تجربة فردية وإجرامية إلى اعتباره ظاهرة اجتماعية. وبفعل ذلك فهي تمدنا بمقاربة متممة لتلك القائمة على منظور العدالة الجنائية ذي الإطار الضيق الذي يركز على الإجرام والحبس ويمثل، في المقام الأول، ردأ ارتكاسياً على العنف. وفي الحقيقة تؤكد مقارنة الصحة العمومية على الوقاية وليس الرد، المجتمع وليس الفرد. وما هو ذو أهمية إنها تعترف بأن العنف ظاهرة اجتماعية يمكن منعها وتشدد على الحاجة إلى استراتيجيات وقائية ذات أهداف محددة.

وبإيجاز شديد إن مقارنة الصحة العمومية هي عملية من أربع خطوات

- تحدد عوامل الخطر التي تسهم في العنف
- تقييم الخطر المحدد
- تصميم تدخلات لاستهداف عوامل الخطر، و
- تقييم فعالية هذه التدخلات لبرامج مستقبلية

باستخدام هذه المقاربة فقد قدمت الصحة العمومية عدداً من المساهمات في فهم العنف.

تقييمات البرامج فعل ضروري لكنه ينسى في الغالب

وعلى الرغم من التقدم المحرز والنفع اللذين أظهرتهما هذه المقاربة، إلا أنها لم تعتمد على نطاق واسع، وهذا يعود لعدة تحديات تواجه العاملين في قطاع الصحة العمومية. ومن أبرز هذه العقبات جميعاً حقيقة أن تقييمات التدخلات، وهي عنصر رئيسي في المقاربة، لم تدار بأسلوب منهجي، إذ بدل ذلك تجري مواصلة تنفيذ الكثير من البرامج من غير أدلة أو تقييمات لأثارها. وهذا لا يقدم بدوره إلا قليل من الأدلة المقنعة لإقناع السياسيين بأن الاستثمار الكبير في هذه المقاربة له ما يبرره.

العنف مشكلة المجتمع المحلي وليس مشكلة الفرد أو الحكومة، والسياق المجتمعي المحلي مهم لتصميم تدخلات فعالة، لكن مشاركة المجتمعات المحلية ومساندتها للتدخلات يحدد نجاح هذه التدخلات. ومن المرجح أن يعمل تجاهل مساهمة المجتمع المحلي والتقليل من أهمية مشاركة المجتمع المحلي واتخاذ أسلوب مقارنة فرض القانون، من الأعلى إلى الأسفل، الثقيلة، على إضعاف فعالية هذه التدخلات. ولئن ثمة تفهم للحاجة لمساءلة وقائية، فإنه ينبغي عمل الكثير إذا ما أريد للتدخلات أن تنجح في الحد من العنف المسلح.